الحركات الاجتماعية وفرص التشغيل في الجزائر

(دراسة في الاحتجاجات الشعبية ومآلات الاستقرار للفترة الممتدة من 2011 إلى 2016)

Social Movements and Employment Opportunities in Algeria: (A Study on Popular Protests and Prospects for Stability for the Period from 2011 to 2016)

طالب الدكتوراه/ حمزة دوش[1,2,3]، الأستاذ/ المكي دراجي[1,2]

[1]جامعة الوادي، (الجزائر)

[2]مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، جامعة الوادي

[3]المؤلف المراسل: douche-hamza@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/06 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/23 تاريخ النشر: 2022/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: أ. د./ دنيا باقل (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: د./ محمد أكرم عربات (جامعة سطيف 2)

ملخّص:

مرّت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر بمراحل عدّة من التأطير والقوة وبمجموعة من الخصائص المشتركة، شكلت جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية بمختلف مناطق البلاد؛ لذلك، تدرس هذه الورقة تفسيرات لهذه الظاهرة كمدخل لحالة الاضطراب وغياب الأمن والسلم الاجتماعيين لفترة 2011-2016، معتمدة على المؤشرات الحاسمة للاستقرار السياسي خصوصا ما تعلق منها بمخرجات السياسة العامة لسياسات التشغيل، ضمن مجموعة من العوامل المختلفة التي تشكل تأثيرا مباشرا وغير مباشر تتلخص ضمن نظم البناء الاجتماعي "السياسية، الاجتماعية والاقتصادية".

سنضع الموضوع أولاً في إطاره النظري، يتبعه طرح في السياق التاريخي التراكمي الذي نشأت فيه الظاهرة، مع مراجعة أساليب النظام في معالجتها وتحول الأوضاع الاجتماعية، لنعرض بذلك دراسة في البديل الاقتصادي، من خلال عرض نتائج تحليل القياسات التي تبين مستوى المرونة في التعامل، لنبحث عن أهم الاستخلاصات والتوصيات التي يمكن الأخذ بها على مستوى التجربة المحلية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية؛ الحركات الاحتجاجية؛ الاستقرار السياسي؛ السلم الاجتماعي؛ التشغيل.

Abstract:

Historically, the social protest movements in Algeria have gone through several stages of framing, strength, and a set of common characteristics, which have formed an integral part of the normal life time in the various regions of the country.

Interestingly, this study examines interpretations of this phenomenon as an introduction to the state of turmoil, lack of social security and peace for the period between 2011-2016, depending on critical indicators of political stability, especially those related to public policy outcomes for employment policies, within a group of different factors that constitute a direct and indirect effect, they are summarized within the social construction systems "political, social and economic".

The theoretical framework should take part, at first, followed by a presentation in the cumulative historical context in which the phenomenon arose, with a review of the system's methods of treatment and the transformation of social conditions, to present a study in the economic alternative, by presenting the results of the analysis of measures that show the level of flexibility in dealing, so we search for The most important conclusions and recommendations that can be taken at the level of the local context in Algeria.

***Key words**: Social Movements; Protest Movements; Political Stability; Social Peace; Employment.*

مقدّمة:

مع بداية القرن الواحد والعشرين، تعرف العالم على مصطلح "الحركات الاجتماعية – Social Movement" كثقل مقابل السلطات الحاكمة، وكاستدعاء للتحرك الشعبي المتعدد الإشكاليات، الأمر الذي لم يكن مألوفا سابقا.

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية لدراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال الأدبيات العلمية التي تناولت هذه الظاهرة بغية تقديم تفسير أكاديمي في إطار منهجي، وذلك في حدود التغيرات السياسية الحاصلة حاليا في المجتمعات التي شهدت مثل هذه الحركات مع واقع سياسي جديد، وبالتالي تكمن الأهمية في تناول الأثر المترتب للحركات الاحتجاجية في الأنظمة السياسية والاستقرار السياسي، في ظل التداعيات البيئية المصاحبة لهذه الحركات، والتي ينظر للاستجابة لها على أنها الركيزة الأساسية للاستقرار السياسي.

ومن الناحية العلمية ظهر الاهتمام بالحركات الاجتماعية على مستوى الدراسة والبحث في بداية القرن الحالي، نظرا لما شهدته المجتمعات العربية من حركات احتجاجية قامت بها فئات عريضة من العمال والطلاب وأصحاب المصالح،... على مستوى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى القيمية منها.

وفي ذات السياق، شهدت الجزائر منعطفا حاسما مهما نتيجة لمجموعة من العوامل الخارجية المرتبطة بالتحولات الحاصلة على مستوى الدول المجاورة منها خصوصا، والداخلية ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، شكلت في مجموعها ضغطا متزايدا على مخرجات النظام السياسي، فيما يتعلق بالاستجابة للمطالب الشعبية وتبني نهج واضح في التعامل معها.

وقد سجلت الجزائر جملة من التحولات التاريخية بفعل الحركات الاحتجاجية التي امتدت على مدى السيرورة التاريخية للبلاد وصولا إلى التحولات التي تبنتها ضمن الإصلاحات المرافقة للتحول في إيديولوجية النظام التي صرح بها التعديل الدستوري سنة 1989، لتستفيد من تراكم تاريخي، فضلا عن وضع مالي مريح

للفترة الممتدة من 2004-2014 بفعل مداخيل المحروقات، تلك التحولات التي أنتجت مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أضفت نوعا من المرونة لامتصاص غضب الشارع، لكن التحري السليم هو الذي يقود إلى البحث عن مآلات هذه التحولات وفاعليتها على المدى المتوسط والبعيد.

من الواضح أن الفترة الممتدة عقب سنوات التسعينيات إلى فترة هذه الدراسة ازداد تأثير الحركات الاحتجاجية فيها، خصوصا إذا علمنا أنه صاحبتها العديد من الآثار الناجمة عن مخرجات السياسات العامة، إضافة إلى المشاكل العملية الواضحة التي أثارتها تلك السياسات، بما ينعكس سلبا على العديد من الجوانب كاستقطاب الوظائف والدخل، ...

وعلى اعتبار أن الوضع السياسي لصيق بالعديد من العوامل الاقتصادية منها والاجتماعية،.. التي تعتبر المؤشر الحاسم للاستقرار السياسي والأمني، تبنت الدولة خصوصا بعد فترة 2010 العديد من البرامج ضمن ما يعرف ببرامج الاصلاح، الذي شكلت منه سياسات التشغيل أحد الاهتمامات البارزة لصناع القرار في الجزائر، لما يحدثه هذا الموضوع من انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة قد تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد؛ خصوصا مع تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، بما ينعكس ذلك على ارتفاع نسب البطالة، شكل ذلك مبررا لاختيار الفترة الزمنية للدراسة مركزين على أهم ما يمكن البحث فيه حول المؤشرات الأساسية للاستقرار السياسي، وذلك من خلال الوقوف على مؤشر الحركات الاحتجاجية في الجزائر للفترة الممتدة من 2011-2016 دون إغفال المرحلة التاريخية السابقة للوقوف على أهم المراحل الحاسمة، وإبراز التوجهات الاقتصادية والسياسية الجديدة التي أضفت المؤشر الحاسم في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني؛ من ذلك يكتسي موضوع التشغيل أهمية بالغة خاصة عند الحديث عن دوره في تحقيق الاستقرار السياسي.

تناولت بعض الدارسات والمقالات بالتحليل ظاهرة الحركات الاحتجاجية في الجزائر من زوايا متعددة، قاسمها المشترك اهتمامها بتشخيص الظاهرة من حيث نشأتها وانجازاتها والتحديات التي تواجهها؛ إلا أننا سنعمد في هذه الدراسة إلى تقديم تحليل منهجي لظاهرة الاحتجاجات تتجاوز الوصف نحو التفسير والفهم المعمق للمشكلات الذاتية والموضوعية، خاصة تلك العلاقة بين السّمات التنظيمية للاحتجاجات من جهة، وموسميَّتها، ومدى تأثيرها السياسي خصوصا ما تعلق بموضوع مخرجات سياسات التشغيل بشكل خاص والاستقرار السياسي للدولة بشكل عام، فما مدى استجابة سياسات التشغيل لمطالب الحركات الاحتجاجية في الجزائر بما يضمن تحقيق الاستقرار السياسي للفترة الممتدة من 2011 إلى 2016؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن خصوصية مطالب الحركات الاحتجاجية في الجزائر وانحصارها في المطالب الاجتماعية والاقتصادية أبعد المكون السياسي عنها، كما لا يمكن أن نغفل المقاربات النظرية من حيث أنه لا يمكن للبحث أن يقوم بدونها، مستعينين بالاقتراب النسقي الوظيفي الذي يبين مقدار استجابة السلطة التنفيذية للمطالب، وكذا الاقتراب الاتصالي الذي يدرس فاعلية قنوات الاتصال مع الجماهير، واقتراب الدولة والمجتمع في دراسة التأثير المتبادل كأحد الشروط الأساسية لمواجهة الاحتجاجات

المتجددة، واقتراب الاقتصاد السياسي في كيفية معالجة المطالب الاجتماعية من خلال النظرة الاقتصادية لمشاكل المحتجين.

ومن أجل دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في هذا المقال، أولاً وقبل كل شيء ندرس المفاهيم الأساسية والركائز الثابتة التي تمثل عاملا مشتركا تستند عليه هذه الدراسة نظريا، بحيث تعطينا تصورا محددا لموضوعها وعاملا أساسيا في التحليل، ثم الوقوف على السيرورة التاريخية للحركات الاحتجاجية في الجزائر وتعامل النظام القائم مع مجموع الطلبات والبعد الاقتصادي في التعامل معها، متبعين في دراستنا هذه التحليل لمتغيرات البحث و الذي نفصله من خلال العناصر التالية:

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

ثانياً: الحركات الاجتماعية في الجزائر؛ النشأة والتطور.

ثالثاً: سياسات التشغيل والحركات الاحتجاجية "دراسة في البديل الاقتصادي".

المحور الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

من خلال الموضوع الذي تم اختياره لهذه الدراسة، تظهر ثلاث مفاهيم رئيسية هي: الحركات الاجتماعية، السياسات العامة، وما ينتج عن علاقة التفاعل بينهما خصوصا في مجال التشغيل، سواء أكانت حالة الاستقرار أو اللاّ استقرار، وهو الأمر الذي جعلنا نظيف مفهوما ثالثا في هذه الدراسة وهو: الاستقرار السياسي.

لا يستنفذ هذا العرض كل ما كتب عن الحركات الاحتجاجية، بل يبحث في العمل الجاد الذي يهدف لفهم هذه الظاهرة والتي يصعب الحكم على فعاليتها ومآلاتها نظرا لما عرفته من عقبات مختلفة في شتى المجالات خلال العقود الأخيرة، حيث نعمد لربطها بالمنطلقات النظرية، في كيفية فهم سياسات الاعتراض على اعتبار أنها جزء من الحركة الاجتماعية، وكظاهرة سياسية اجتماعية يمكن فهمها وتحليلها في إطار نظرية الحركات الاجتماعية.

تتعدد الدراسات والنظريات المفسرة لتنامي الحركات الاجتماعية غير أن هذه الدراسة تعتمد على مجموعة من المفاهيم النظرية المرتبطة بموضوع هذه الحركات، وذلك كمؤشرات قياس لمدى تقارب الحركات الاحتجاجية من النموذج المثالي للحركات الاجتماعية، على اعتبار أن كل مفهوم منها يرتبط بالأساس بإحدى النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية، وما مدى تأثير ذلك على مراحل السياسات العامة؟

1- الحركة الاجتماعية Social Movement:

تتعدد التعريفات التي تتناول الحركات الاجتماعية وذلك وفقا للباحث أو الغرض المراد من الدراسة، إلا أنه يمكن تناول أبرزها وتحديد ما هو مشترك بينها في العناصر المحددة لها من خلال الآتي:

حيث تعرّفُها موسوعة علم الاجتماع على أنها الجهود المنظمة التي يتم بذلها من قبل مجموعة من الناس المؤثرين بهدف التغيير أو مقاومته من طرف جانب ما أو أكثر من المجتمع، وهي تختلف عن السلوك

الجمعي في كونها هادفة ومنظمة، في حين يكون السلوك الجمعي ارتجاليا وغير محدد الهدف، وقد تكون تلك الأهداف إما محدودة أو واسعة كما قد تكون ثورية أو إصلاحية؛ كما تضيف موسوعة علم الاجتماع أيضا بأن هذه الحركات تأتي في شكل تنظيمات رسمية كما تتسم بالاستمرارية والعمل خارج القنوات السياسية المعتادة، وكذا قدرتها على تعبئة الجماهير وذلك حول مشروع محدد للتغيير (جوردون، 2000، ص ص 631-632).

أما **تشارلز يلي** (Charles Tilly) يعرفها على أنها تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مختلفة المصالح، وهو الأمر الذي لم يكن له وجود قبل ثلاث قرون مضت (تلي، 2005، ص 36).

وقدّم **ماريو دياني** (Mario Diani) (1992) أربعة جوانب على الأقل من ديناميات الحركة الاجتماعية: أولها شبكات التفاعل غير الرسمي؛ وثانيها تقاسم المعتقدات والتضامن؛ وكذا العمل الجماعي بشأن قضايا النزاع؛ وآخرها العمل الذي يظهر إلى حد كبير خارج المجال المؤسسي والإجراءات الروتينية للحياة الاجتماعية، حيث يذهب **ماريو** إلى أن مفهوم الحركة الاجتماعية عبارة عن شبكة من التفاعلات غير الرسمية بين العديد من الأفراد و/أو المجموعات و/أو المنظمات، المنخرطة في نزاع سياسي أو ثقافي، على أساس الهوية الجماعية المشتركة (Mario, 1992, p. 13).

فالحركات الاجتماعية هي إذا عبارة عن مجموعة من الجهود المنظمة الهادفة إلى التعامل مع القرارات المؤثرة أو التعبير عن موقف ما تجاه وضع معين، بهدف التأثير فيه سواء كان ذلك بالقبول أو الرفض، من خلال شبكة تفاعلية غير رسمية من طرف مجموعة من الجهات الفاعلة داخل الوسط المجتمعي سواء كانت "أفرادا، جماعات، منظمات سياسية، اجتماعية، ثقافية"، كما تعتبر أيضا أحد العناصر والخصائص التي تقوم عليها الديمقراطيات المعاصرة، كما قد تكون من المحفزات على الديمقراطية والتغيير.

2- السياسات العامة للتشغيل Employment Policy:

تمثل السياسة العامة على حسب تعبير جابرييل آلموند (Gabriel A.ALMOND) وبنجهام باويل الابن (G.BINGHAMPOWELL,JR) أنها نتاج التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية (جابرييل إيه و بنجهام باويل الابن، 1998، ص 17). وكغيرها من الدراسات شكلت جدلا كبيرا بين الباحثين حول ماهيتها وموضوعاتها، لذلك تعددت التعريفات في كونها تشكل الجانب الأدائي للحكومة، والفعل السياسي، أو أنها ترتبط بكافة جوانب النظام السياسي ولا تقتصر على دور الحكومة ومن ثم تعددت تعريفاتها.

من ذلك نبرز تعريف فهمي خليفة الفهداوي على أنها تلك المنظومة الفاعلة التي تتفاعل مع محيطها والتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض

التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها، لما يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع (الفهداوي، 2001، ص 38).

وعلى هذا يمكن أن نقدم مفهوما واضحا لسياسات التشغيل على أنها تعكس إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم، والأسلوب الذي تتبناه الدولة إزاء المجتمع من أجل توفير فرص عمل للقوى العاملة وإعداد تكوين أفرادها وتنظيم علاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، فتحضى سياسة التشغيل في معظم الدول بالأولوية باعتبارها تلعب دورا مهما في تحقيق جملة من الأهداف وترتبط بعدة قطاعات منها الاقتصادي، فهي تجسد السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية العامة.

وهي تندرج ضمن السياسة العامة الكلية التقليدية (classic Macropolicy) حسب هليتر سكليشر (H.Schleicher) وهذا النوع من السياسة العامة يحضى باهتمام جماهيري واسع، وتجذب إليها شرائح كبيرة من أبناء المجتمع (نايت سعيدي، 2011، أفريل)، فالسياسة العامة للتشغيل ترتبط بمسارات البحث عن الشغل استنادا إلى السياسات العمومية للتشغيل التي تتبناها الدولة وبالسياق العام الذي يميز منظومة التشغيل.

3- الاستقرار السياسي Political stability:

من بين المفاهيم الأكثر غموضا، حاله حال الكثير من مفاهيم علم السياسة، إلا أن الذي يتميز به هو اعتباره من أهم الركائز التي يعتمد عليها النظام السياسي، لتحقيق هدف البقاء والاستمرار، بصرف النظر عن خلفية نظام الحكم السائد. حيث يعرفه ديفيد ايستن (David EASTON) من خلال منهج تحليل النظم على أنه القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، والقدرة على ضبط التغيير والتحكم فيه. أما لوسيان باي (Lucien Pye) استخدم المنهج البنائي الوظيفي في تحديد هذا المفهوم على أن الاستقرار عادة ما يرتبط بالقدرة على إحداث التغيير الموجه، وأنه يحتوي على التلاؤم والتكيف مع الظروف المتغيرة، أي أنه يرتبط بالتغير الحكومي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية لأكبر عدد من الأفراد (المجالي، 2015، ص53).

كما أنه يمكن تعريف الاستقرار السياسي بمفهوم عدم الاستقرار، أي بنقيضه، حيث أن كلاهما له تأثيره الخاص على مخرجات عمل الحكومة في تحقيق التنمية، خصوصا إذا علمنا أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أضحت تشكل المظهر البارز في الكثير من الدول، مع امتداد العديد من مظاهر الاحتجاج الشعبي خصوصا بعد فترة 2011 موضوع دراستنا، ومنه نعتبر موضوع الاستقرار السياسي متغير تابع لمتغير مستقل ألا وهو الحركات الاجتماعية في مواجهتها لمخرجات سياسات النظام التي لم تستجب لكل مطالبه المختلفة منها الاجتماعية ومن أهمها السكن، الصحة، الشغل،...

وعليه نلاحظ أن هناك العديد من الركائز الثابتة التي تمثل عاملا مشتركا تستند عليه هذه الدراسة نظريا، بحيث تعطينا تصورا محددا لموضوعها وعاملا أساسيا في التحليل منها:

أ- الفرصة السياسية:

يجمع العديد من الباحثين على صعوبة صياغة تعريف دقيق لهذا المصطلح، حيث أن هذا المفهوم ينطلق في الأساس من خلال القوى الاجتماعية المتحررة من كافة القيود التنظيمية والمؤسسية للمشاركة السياسية، في ظل التطلع إلى التغيير، بعيدا عن الأطر المؤسسية والحزبية الموجودة، حيث أن البديل أمامها هو البحث عن أدوات تمكنها من التغيير، والذي توفر لها في مفهوم الحركة الاجتماعية، فما تمثله وظائف الأحزاب وجماعات المصالح سواء أكان من خلال التمثيل النيابي أو الاتصال السياسي وكذا المنافسة السياسية ..... هي آليتها ووظيفتها، فإن ذلك يختلف عن وظيفة الحركات الاجتماعية والتي تأخذ طابع السلوك الاحتجاجي (المهر، 2010، ص ص 159-160).

نجد أن هذا المفهوم يركز بالأساس على تعبئة الموارد بهدف التغيير واستغلال الظروف التي توفر الفرصة لذلك بغية تحقيق المطالب والدفاع عن مصالح الأعضاء، فبنية الحركات الاجتماعية محكومة أساسا بالبنى السياسية السائدة، فإما أن تساهم في تطوير وتعبئة هذه الحركات وإما في الحد من انطلاقها (ددیه و حمومي، 1999، ص ص 49-52)؛ فإذا كانت الفرصة تفتح الطريق أمام الفعل والتغيير السياسي، فإن من يصنع هذه الفرص هو الحركات الاجتماعية.

ب-تعبئة الموارد:

من ابرز الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية، تقوم على فرضية مفادها أن جميع الموارد سواء أكانت اقتصادية أم سياسية،... تشكل العنصر الأساس في بلورة وتشكيل الحركات الاجتماعية، وذلك من خلال قدرتها على خلق قنوات الاتصال بين مكوناتها،بغية الوصول للتأثير السياسي عبر عمليتها التنظيمية لحشد الموارد وتوجيهها.

وعلى الرغم من توفر مصادر الاحتجاج التي تنبعث في الأساس من الواقع الاجتماعي والسياسي المعاش، إلا أن الموضوع يحتاج إلى عامل أساسي يتمثل في التنظيم، أو بعبارة أخرى أن تعبئة الموارد لها أهمية قصوى على مستوى الأساس التنظيمي، ومن خلالها يمكن تحويل أشكال الاحتجاج العشوائي إلى حركة اجتماعية سياسية مؤطرة ومؤثرة (أيوب، 2013، ص 104).

ج- سياسات الاعتراض (الاحتجاجات):

تعرف سياسات الاحتجاج على أنها مطالب لمجموعات اجتماعية منظمة تستخدم أشكال الفعل الجماعي لتحصيل مطالبها استنادا إلى تحالفات تستغل بنية الفرص السياسية المتاحة أمامها، ويذهب تشارلز تلي (Charles Tilly) و سيدني تراو (Sidney Tarrow) إلى أنها تقوم أساسا على: الاحتجاج (أي الاعتراض على السلطة)؛ الأداء (أي الفعل الجماعي المنظم)؛ والسياسة (أي أن المطالب هي من طبيعة سياسية وتقوم بها عناصر ذات هويات سياسية تدخل في صراع سياسي مع منظومة السيطرة السياسية مصدر الاحتجاج). إن هذا المفهوم يساعدنا في فهم الآليات التي بمقتضاها تتبلور الحركة الاجتماعية، من خلال تحديد عوامل التحشيد والتي أصبحت فاعلا سياسيا في هذا الإطار وكيفية عمل هذه المجموعات وأشكالها التنظيمية ورسم

شخصيتها السياسية وعلاقتها بالبنى السياسية القائمة وتحديد مقدار شرعيتها "أي مقدار الاعتراف الذي ستحظى به"، كما يُمَكّننا من تحديد مدى قدرة الحركة في تكوين هوية سياسية جديدة جامعة من خلال التنسيق بين مكوناتها (أيوب، 2013، ص 104).

إضافة إلى ما تم ذكره من مفاهيم وركائز يمكن أن ندرج الخلاصات التي تم التوصل إليها وفقا لدراسة تشارلز تلي (Charles Tilly) في دراسته للحركات الاحتجاجية في الغرب من منتصف القرن الثامن عشر إلى مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث رأى أنه يجب أن تتوفر ثلاث عناصر أساسية (تلي، 2005، ص ص 37-40):

1- مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة (يطلق عليه الحملة "campain")، والتي تختلف عن الإعلان أو اللقاء الجماهيري، فهي تمتد لما بعد الأحداث الفردية وغالبا ما تصل بين ثلاثة أطراف على الأقل (المطالبين- المستهدفين- الجمهور) والتفاعل بين الثلاثة هو ما يؤسس لهذه الحركة.

2- توظيف مجموعة من بين أشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات إعلامية، مطويات سياسية (ويطلق عليها ذخيرة الحركة الاجتماعية "social movement repertoire").

3- تمثيل المشاركون لجملة من الصفات العامة الموحدة: الجدارة worthiness، الوحدة unity، والزخم العددي numbers، والالتزام commitment، وذلك تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبية، ويدعونها بـ: "الوقفة WUNC". هذه التعبيرات تختلف من موقع إلى آخر لكن التواصل العام الذي توفره يربط بين تلك التعبيرات بعضها البعض.

وعليه ومن خلال ما ذكر ينطلق بحثنا إضافة إلى مجموعة من المحددات التي يمكن لها أن تؤثر في الشكل النهائي لهذه الظاهرة ونقصد بذلك: المكون الاجتماعي للدولة، ومدى التجانس بين التركيبات والعمل على زيادة قدرتها، وكذا البحث في بنية الفرصة السياسية المتوفرة للحركات الاحتجاجية (القدرة القمعية للدولة، البنى السياسية)، إضافة إلى دراسة وحدة الشعارات، وكذا القدرة التنظيمية التي تمتلكها.

من خلال ذلك يمكن الخروج بمعالجة موضوعية على افتراض أن ما حصل في الجزائر منذ تبني الإصلاحات لفترة ما بعد 2011 إلى غاية 2016 كأحد أبرز مكونات المشهد السياسي في الجزائر، لم تأت كنتائج لتخطيط مسبق من قبل الفاعلين السياسيين، بل ظلت غائبة عن مفردات الخطب السياسية، إلاّ أنّ التطورات الأخيرة تبين الإستراتيجيات المغايرة لنشطاء الحركات الاحتجاجية الأمر الذي أثّر بشكل كبير على مخرجات السياسة العامة ودفع بأعداد كبيرة من غير المسيَّسين إلى الانخراط في هذه الحركة والدفع بها إلى التحول بدافع التأثير في مخرجات السياسات، خصوصا ما تعلق منها بموضوع الشغل محور تركيز هذه الدراسة.

المحور الثاني:
الحركات الاجتماعية في الجزائر النشأة والتطور

انطلاقا من المفهوم الراسخ على أنه لا يمكن معالجة أي موضوع دون فهم سياقه التاريخي التراكمي الذي نشأ فيه، نضطلع في هذا المحور إلى تتبع مسار الحركات الاجتماعية في الجزائر من حيث النشوء والتطور دون أن يعني ذلك الإحاطة بالتاريخ كله، على أساس أن الموضوع سيركز على الحقبة الزمنية المراد دراستها في هذا العمل المقدم، والتي تقترن في الأساس بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المصاحبة لما اصطلح عليه بثورات الربيع العربي، حيث شهدت الجزائر العديد من الحركات الاحتجاجية سبقت فترة 2011 كانت السبب وراء تكثيفها وتوسع مطالبها وأهدافها.

1- نظرة تاريخية للحركات الاحتجاجية في الجزائر قبل 2010:

عرف المجتمع الجزائري على مر العصور مظاهر مختلفة ومتعددة للاحتجاجات الصورة المعبرة للحركات الاجتماعية ضد الأوضاع التي قادها المحتلون، ومنذ بداية العشرينيات من القرن العشرين تبلورت سياسة الاحتجاج السياسي من خلال الأحزاب الوطنية، والتي سرعان ما تحولت إلى العمل المسلح، لتتطور مظاهر الاحتجاج بعد الاستقلال لتأخذ أشكالا متعددة، إلى حين إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي مع الرئيس الشاذلي بن جديد والتي أدّت إلى بروز فوارق اجتماعية داخل المجتمع، الأمر الذي أنتج تيارا رافضا لتخلي الدولة عن دورها الكافل للعدالة الاجتماعية، إضافة إلى تفشي مظاهر المحسوبية والرشوة والفساد والتبذير وسوء تسيير المال العام، وهو الأمر الذي عمل على تذكية مشاعر السخط لدى فئات من المجتمع تعاني الفقر والحرمان،إضافة إلى رفع الطوق الأمني عن المجتمع عكس ما كانت عليه فترة الرئيس هواري بومدين وذلك بفك الخناق عن المجتمع وفسح مجال أوفر للحريات الفردية والجماعية. كل هذه العوامل ساعدت على ظهور حركات احتجاجية احتضنتها المصانع، إضافة إلى الملاعب الرياضية، ووسط الحرم الجامعي، فشهدت البلاد العديد من مظاهر الاحتجاج كالربيع الأمازيغي 1980، احتجاجات قسنطينة سنة 1986، أحداث أكتوبر 1988 "والتي يمكن اعتبارها ذات دور مفصلي في العلاقة بين السلطة والمجتمع".

ومع اعتماد دستور 23 فبراير 1989 الذي فتح مجال التعددية السياسية، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الاحتجاجات بداية من شهر ماي 1991، أدخلت البلاد في مشاكل أمنية، سياسية،اجتماعية ووضعا لا تحسد عليه من عدم الاستقرار، إلا أن ما يهمنا أن هذه المرحلة أدت إلى تأجيل معالجة كثير من الملفات الاجتماعية والاقتصادية، خصوصا مع تعلق منها بملف التشغيل(بومغار و نوران، 2014، ص ص 314-323)، حيث تراوحت نسبة البطالة حسب الصندوق الوطني للإحصائيات لفترة التسعينيات بين 19,70% و 29,30% (OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, 2005, pp. 57-61)، وذلك بسبب الاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر في إطار جدولت الديون مع صندوق النقد الدولي ابتداء من اتفاقية STAND BY سنة 1994، والسياسات والبرامج التي يفرضها البنك بالشكل الذي ينتج عنه تسريح العمال وتدهور المستوى المعيشي

للأفراد (الساعة، 2011)، إضافة إلى ظروف الأزمة وحلول اعتبارات الاستقرار والأمن في مقدمة أولويات المجتمع والنظام السياسي، الأمر الذي انعكس على سكون الكثير من الحركات الاحتجاجية.

ومع قرب استعادة السلم عادت الحركات الاحتجاجية إلى الظهور والتصاعد مرة أخرى فيما يعرف بالربيع الأمازيغي الأسود سنة 2001، وبالرغم مما يحمله مسمى هذه الحركة من بعد، إلا انه لا يمكن قراءتها بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع، حيث أن معدل البطالة بلغ 30% سنة 2000 في حين أن عوائد النفط والغاز حققت فائض كبير (بومغار و نوران، 2014، ص ص 314-323).

شكلت تلك الحركات الاحتجاجية جزءًا لا يتجزأ من حياة الناس على امتداد مناطق الوطن، حتى أصبح لسان حال الناس يردد: "تعددت الأسباب والاحتجاجات واحدة".

ثم جاءت أحداث منطقة وادي ميزاب (غرداية) التي استمرت فيها المواجهات بشكل متقطع خلال سنتين تقريبا 2008-2010 بين سكان المنطقة الواحدة، حدث ذلك بالرغم من أن هؤلاء السكان تعايشوا في سلم ووئام مئات السنين، ولم تحدث بينهم نزاعات مثل تلك التي عرفتها المنطقة خلال الفترة المذكورة (عنصر، 2011)، ويأخذ التوتر المستمر بين الطرفين منذ فترة ليست بالبعيدة طابعا اقتصاديا في جوهره أكثر منه دينيا او طائفيا، فالعرب الوافدين إلى المدينة لا يتمتعون بوضع مالي مريح على عكس أبناء المنطقة من المزاب، مما شكل شعورا بالتهميش فيما يتعلق بالحقوق الضرورية خصوصا لفئة الشباب منهم؛ وعموما ما حصل لا تفسره الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل ترتبط أيضا بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي المشترك للمنطقة، بل وأيضا بمجمل التصورات التي تشكلها الأجيال المتعاقبة حول ذلك.

ويجمع المتتبعون للأحداث بما في ذلك العقلاء من سكان المنطقة ذاتها على أن تضافر عوامل خارجية منها تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتنافس بين تيارات وأحزاب سياسية للسيطرة على المنطقة، وصراع الأجنحة داخل مؤسسات النظام حول النفوذ، وتوظيف عناصر التباين والاختلاف العرقي والمذهبي ضمن تلك الصراعات كانت وراء تفجير الأوضاع وتفاقمها، حيث ذهب ضحيتها عدد من الأشخاص وتسببت في خسائر مادية قدرت بمليارات الدنانير، وقد اتهمت الحكومة بالتقصير وعدم التدخل في الوقت المناسب، وسوء الإدارة والانحياز لطرف على حساب آخر في تعاملها مع تلك الأزمة التي استمرت لفترة طويلة نسبيا(عنصر، 2011)؛ وبالعودة لخلفيات الأحداث فلا بد من التطرق إلى ما عاشته المدينة بعد الفيضانات التي ضربت "وادي ميزاب" سنة 2008، وما خلفته من إشكاليات تتعلق بالأراضي والعقارات وطريقة توزيعها، خصوصا إذا علمنا ان التعايش والاشتراك كان قويا بين جميع أبناء الولاية، سواء في الفلاحة أو تربية المواشي أو التجارة، ... وغيرها من النشاطات، وحتى لا ندخل في تفاصيل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية نكتفي بالقول أنّ النموذجين الاقتصاديين اللذين يعتمد عليهما ابناء المنطقة يشكلان أزمة خانقة مع التطورات الاقتصادية والتحولات الحاصلة على صعيد الممارسات وذلك من خلال: ازمة التشغيل الناتجة عن النموذج البدوي القائم على الرعي والتجارة الصحراوية وبعض النشاطات الفلاحيه، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، "النموذج المزابي" الذي يعتمد على تجارة التجزئة والجملة التي يعرف بها أهل المنطقة، والتغير الحاصل مع ظهور التجار الشباب الذين غيروا في عادات الممارسة التجارية القائمة منذ عصور، الأمر الذي أحدث طفرة

في مناصب الشغل وكذا عدم الاستقرار الوظيفي، بالإضافة إلى الاتهامات المتبادلة بين الطرفين حيث بعض الأطراف العرب يحملون أبناء ميزاب مسؤولية فقرهم بسبب السيطرة على سوق التجارة، والطرف الآخر يرى بان الدولة تعطي للعرب الامتيازات الوظيفية والإدارية، وكل يشكو من الطرف الآخر إضافة إلى الاكتظاظ الذي تعيشه المدينة والذي يشكل شرارة انطلاق المشاحنات، ولعل ما يؤكد ذلك مجموع المظاهرات التي شكلها ابناء الولاية مطالبة بالتشغيل خصوصا في سنوات 2012 و 2013، وصولا إلى 2016.

2- النظام السياسي والاحتجاجات للفترة الممتدة من 2011-2016 بين المرونة وإعادة إنتاج الذات:

تجدّدت الحركات الاحتجاجية رغم عدم انتظامها ولم تتوقف لغاية بداية شهر جانفي 2011 تاريخ انفجار الأوضاع مجددا في انتفاضة شعبية قادها الشباب ضد حالة البؤس والقهر والظلم الاجتماعي، وبسبب ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية...،وغيرها، كل واحد من هذه العوامل يعتبر سببا كافيا لإشعال فتيل الحركات الاحتجاجية ومدها بمصدر وقود لا ينضب، وذخيرة مستمرة على مدى ثلاثة عقود من الزمن، بحيث لا تخمد تلك الاحتجاجات في جهة حتى يمتد لهيبها إلى جهة أخرى.

الأمر الذي أدى إلى اندلاع حركة احتجاجية بالأحياء الشعبية الفقيرة في مدينة وهران، السبب المباشر حسب التفسير الرسمي لها ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية مثل السميد، السكر والزيت وغيرها، لكن في الحقيقة، تلك لم تكن سوى القطرة التي أفاضت الكأس، حيث كانت الانتفاضة عفوية، بدأت محلية في بعض الأحياء الفقيرة في مدينة وهران كبرى مدن الغرب الجزائري، لكنها سرعان ما انتشرت لتصل للعاصمة وإلى بقية المدن الأخرى في الوسط والشرق لتصبح بعد يوم من اندلاعها حركة احتجاجية وطنية، ساهمت في تطورها وسائل التواصل الاجتماعي والتي صار لها الدور الحاسم في تحديد مسار الحركات الاحتجاجية، ومن الملاحظ أن حصيلة المواجهات رغم عنفها لم تكن كبيرة بفضل ما اكتسبته السلطة من خبرة في التعامل مع تلك الأحداث، لقد تميزت انتفاضة جانفي 2011 بنفس الميزات التي اتسمت بها حركات الاحتجاج السابقة مثل قصر المدة، وغياب التأطير، وغياب مطالب وشعارات محددة موجهة للنظام، وغلبة أعمال العنف والتخريب التي طالت الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء، وباختصار، كانت الانتفاضة بمثابة عاصفة هوجاء من الغضب الاجتماعي الذي لم يتم استثماره بالشكل الصحيح، ولم يوجه بشكل سليم لتحقيق مطالب اجتماعية أو سياسية محددة (عنصر، 2011).

تبعت احتجاجات 2011 موجة أخرى عام 2014، مع تشكيل أحزاب المعارضة تنسيقية وطنية لرفض انتخاب الرئيس الأسبق بوتفليقة، وامتدت هذه الموجة في أكتوبر 2014 إلى مؤسسة الشرطة نفسها، التي خرج رجالها في مسيرات احتجاجية للمطالبة بتحسين ظروف عملهم، وتغيير قيادتهم الوطنية، ليقوموا في نهاية المطاف بمحاصرة مقر رئاسة الجمهورية في سابقة تاريخية لم تشهدها الجزائر من قبل (محمود السيد، 2017).

وفيما يتعلق بحق التظاهر في السنوات المتتالية إلى غاية 2016، فقد تم قمع العديد من التظاهرات باللجوء إلى الاعتقالات أحيانا كالحقوقيين والصحفيين فيما يتعلق بالتظاهرات المناهضة للغاز الصخري سنة

2015مثلا، وكذا بعض النشطاء من اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين، واستمرت الاحتجاجات المتكررة للمواطنين في عدة مناطق للتعبير عن التذمر من الحالة التي آلت إليها الأوضاع المعيشية وحسب المديرية العامة للأمن الوطني فقد تم تسجيل خلال 6 أشهر الأولى من عام 2015 ارتفاعا في وتيرة الاحتجاجات بتصاعد مخيف بأكثر من 6188 احتجاجا، بزيادة قدرها أكثر من 62٪، مقارنة بالستة أشهر الأولى لسنة 2014 التي كانت عدد الاحتجاجات تقارب 3866 احتجاجا، كما سجلت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أكثر من 13 ألف احتجاج في الجزائر خلال 11 شهرا لسنة 2016، مما يتطلب اتخاذ إجراءات فورية و إعطاء البعد الاجتماعي والاقتصادي الأولوية للحد من الفوارق الاجتماعية العميقة والقضاء على مختلف أشكال الفقر والتهميش والإقصاء (قدور، 2015).

من منطلق ما سبق قوله اعتمد النظام على عدة أساليب للتعامل مع الظاهرة الاحتجاجية، لكن وللإشارة أن النظام الجزائري لم تكن له في البداية إستراتيجية معينة في التعامل السلمي مع هذه الحركات، حيث اكتسب هذه الخبرة بعد تخطيه للعشرية السوداء، وبفضل مرونته تمكن بسرعة من التكيف مع هذا الوضع الجديد بإعادة التصور في الممارسة السياسية من حيث مواجهة الاحتجاج السلمي، معتمدا في ذلك على الأساليب القانونية(الصيداوي، 2007)، مع الاحتفاظ بالحوار وغيرها من الأساليب المعتمدة لاستتباب الأمن.

أين تم توظيف جهاز القضاء لاحتواء الحركات الاحتجاجية كآلية ردعية، بإطلاق صراح الموقوفين بعد التحقيق معهم أو إخلاء سبيلهم إذا كانوا قصرا، ناهيك عن تعليق كل الأحكام الصادرة بإخلاء المساكن، وكذا إجراءات مسح الديون في إطار تشغيل الشباب، واستخدام المساجد للتخفيف من الاحتجاجات والاحتقان الجماهيري، إلى ذلك وبموجب القانون الصادر بالجريدة الرسمية 04 جويلية 2011 اعتمدت السلطة على صيغة الإدماج في الوظيفة العمومية في مقابل الهدنة مع الفئات المهنية التي كانت تعمل مؤقتا، كما لم تفوت الفرصة عندما استغلت أكثر من 20 ألف شكوى من طرف المواطنين ضد الإدارة الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة بالتخفيف من ثقل البيروقراطية والاستقبال الجيد للمواطنين بغية تحسين العلاقة مع هذا الأخير،... (زيغم، 2018، ص 246)، والذي يندرج في إطار تحسين علاقة الادارة بالمواطن.

وفي سياق التعامل مع الأزمات نشير إلى لجوء السلطة إلى أسلوب التخويف في إظهار القوة في البداية وأخيرا التصعيد فيها، ثم استخدام الحوار على أساس معاينته للمطالب ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي مع أنه كان يدرك أن الأزمة ثلاثية الأبعاد "اجتماعية، اقتصادية، سياسية" وتوج هذا الأسلوب بنسبة لا بأس بها من النجاح بالرغم من الاختلافات الموجودة حول أسلوب التعامل الأمني مع الاحتجاجات الشعبية.

اعتمدت السلطة على أساليب فرعية أخرى تداولت في استخدامها بغية الاحتواء السلمي لحركات الاحتجاجية القائمة، وذلك من خلال سياسة التقليل من شأن العنف الاجتماعي(سد الطرقات، التكسير، الحرق،...) واستبعاد الطابع السياسي للمطالب، والدعاية الإعلامية التي سهلت له إقناع الرأي العام، هذا من الجانب الاستراتيجي،أما فيما يخص الجانب التكتيكي لمعالجة المطالب فتمحور بين ترسانة من القوانين

الردعية وأسلوب الاحتواء السلمي (المكافأة والعقاب)، للتأثير على سلوك المحتجين، من خلال مداخيل المحروقات كحل للأزمة والتي كانت أقرب لشراء السلم الاجتماعي بغية تعطيل الفعل الاحتجاجي، وبالرغم من هشاشة هذا السلم إلا أنه ساهم في استمرار الأوضاع السياسية كما هي عليه، على الرغم من تعدد الحركات الاحتجاجية وتنوعها في المطالب.

وهو الأمر الذي يهدف إليه النظام السياسي بتفكيكها وتحويلها إلى حركات فئوية من موظفي القطاعات العمومية، تجار، الحرس البلدي، قدماء الجيش، طلبة، بطالين، ... وهكذا تمكن النظام السياسي من جعل تلك الحركات الاحتجاجية الفئوية تعكس مطالب يطغى عليها الطابع المادي والمهني المتعلق بظروف العمل والاستبعاد التدريجي للمطالب ذات الطابع السياسي، من ثم تحول المجتمع بفعل الخطب السياسية إلى مجمع متلقي غير مفكر، مستهلك غاب فيه البعد الثقافي السياسي للمواطنة، لصالح البعد السسيو اقتصادي المادي المحض وغاب فيه أيضا عامل التجانس الاجتماعي (زيغم، 2018، ص ص 247-248).

فالأنظمة الغنية بالنفط - كالجزائر مثلا- استفادة من الثروة النفطية المصدرة للخارج، كما استفادة من قدراتها القمعية أيضا، وهي نفس الخصائص التي استشهد بها العديد من الكتاب لشرح طبيعة الأنظمة في المنطقة قبل بدء الحراك الشعبي، فالنفط يمكن لصحاب الحكم سواء أكان أوتوقراطيا أو مستبدا، أو مهما كان نوعه من أنواع الحكم المنفرد الذي يفتقر للمشاركة والشفافية من شراء هدوء مواطنيه، وإذا تعذر ذلك يقوم بشراء وسائل إسكاتهم بالقوة (Jason, Tarek, & Andrew, 2013, pp. 30-31).

ومما ننوه بذكره أيضا أن النظام قدم على إدخال إصلاحات سياسية وذلك بعد خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أبريل 2011 وتعلقت بالقانون العضوي المتعلق بالانتخابات، وقانون الأحزاب، وكذا قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وقانون الإعلام والجمعيات، وصولا إلى التعديل الدستوري 2016.

وبذلك قد يصبح الإصلاح تمويها وتضليلا للحفاظ على الحكم كما يجرى فيها الإصلاح لامتصاص النقمة الجماهيرية (مرزوق، 2014، ص ص 310-311).

كلّ هذه المعطيات المعروضة أدت إلى زيادة تدهور الأوضاع الاجتماعية بشكل مقلق نتيجة مخرجات السياسات المنتهجة خصوصا في هذا الجانب، الأمر الذي أدى من رفع سقف المطالب لأجل تحسين القدرة الشرائية وضمان العيش الكريم من خلال توفير مناصب الشغل وضمان تحسين ظروف العمل لدى المشتغلين، وهنا نقف على تساؤل مفاده: ما هي أهم مظاهر التغير على الجبهة الاجتماعية خصوصا ما تعلق منها بسياسات التشغيل؟

3- تدهور الأوضاع الاجتماعية وتبني سياسات الإصلاح:

ظلّت الجبهة الاجتماعية معرضة لمخاطر كبرى جراء السياسات الاقتصادية المتبعة، وبسبب أساليب الحكم التي انتهجتها النخب الحاكمة منذ بداية الثمانينيات وحتى اليوم، حيث أدت الأوضاع الاقتصادية والسياسية السابقة الذكر إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية لقطاعات كبيرة من المجتمع وبشكل مثير للقلق، ولم تطل الجماهير الشعبية الفقيرة فحسب، بل طالت أيضا الطبقة الوسطى التي فقدت مواقعها تدريجيا

بسبب تضافر عوامل عدة مثل تراجع أهمية التعليم، وقيم النجاح والتفوق والتميز والكفاءة لصالح قيم جديدة مثل الوصولية والمحسوبية والعشائرية والزبونية التي صارت عنوانا لمرحلة كاملة من مراحل تكوين المجتمع الجزائري، حيث أصبحت الجبهة الاجتماعية معرضة لمخاطر كبرى تمثلت أساسا في تفكك الكيان الاجتماعي، وارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والنقل والمواصلات وتفاقم أزمة السكن، والأهم من كل ذلك انتشار الرشوة والمحسوبية بشكل لم تعرفه البلاد طيلة تاريخها، وقضايا الفساد التي تورطت فيها شخصيات كبيرة ومعروفة في النظام «وزراء، أعضاء من غرفتي البرلمان، ضباط سامون في الجيش والأمن، الولاة، فضلا عن آلاف الموظفين المتوسطين والصغار في الوزارات والمصالح الإدارية في كل ربوع البلاد» (عنصر، 2011).

إنّ الجدير بالملاحظة أن التوجه الجديد الذي ظهر في السنوات الأخيرة على الصعيد الاجتماعي تزامن مع البحبوحة المالية والذي سمحت بتوفر مخزون للصرف يناهز 200 مليار دولار، وهو الأمر الذي فتح شهية الحركات النقابية التي شنت إضرابات في شتى القطاعات تقريبا، وينصب المطلب الأساسي المعبر عنه بالاحتجاجات المسجلة حول رفع الأجور والزيادات في المنح والعلاوات، ليس على أساس الوضع الحقيقي للمؤسسات والاقتصاد الوطني، وإنما من باب وجوب الاستفادة من الريع، وسعيا وراء توفير ظروف "السلم الاجتماعي" استجابت الحكومة لهذه المطالب بقبول الزيادة في الرواتب والعلاوات فاقت في بعض الأحيان 100% وبأثر رجعي قد يفوق في بعض المرات ثلاث سنوات الأمر الذي أسفر عن زيادة معتبرة في نسبة التضخم، مما أدى إلى توقيف مفعول الزيادات والذي نتج عنه تفاقم المطالب المتعلقة بزيادة الأجور، ولوضع حدّ لذلك قررت الحكومة توقيف كل الزيادات في الرواتب، إلا أن ذلك لم يحترم بالصرامة الكافية وتم التعامل معه بليونة بحسب حدّة الحركات الاحتجاجية وقوة نبرتها (بومغار و نوران، 2014، ص 329).

كما عرف المشهد الاجتماعي في الجزائر آنذاك ظاهرة تضخم التنظيمات النقابية وعجزها عن تمثيل الطبقة العمالية ونقل انشغالاتهم، ولم يعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين قادرا على احتواء المطالب، رغم الدعم والسند الذين يتلقاهما من طرف السلطات العمومية، والتي أضفت عليه صفة الشريك الوحيد المعترف به في إطار الحوار الاجتماعي الذي يأخذ شكل ما يسمى بالثلاثية "الحكومة- أرباب العمل- الإتحاد العام للعمال الجزائريين"، بينما لم يفتح المجال أمام تنظيمات نقابية جديدة لإثبات تمثيلها ووجودها الفعلي في الميدان.

في الخلاصة يمكن القول أن الجبهة الاجتماعية في الجزائر تعيش مرحلة انتقالية، حيث أن مؤثرات المرحلة القديمة التي هيمن فيها الاتحاد العام للعمال الجزائريين قوية، في حين تحاول بعض التنظيمات فرض وجودها،وهي وضعية ليست خالية من المخاطر، خصوصا إذا ما ساءت الوضعية المالية للبلاد، مما ينجر عنه التهاب الجبهة الاجتماعية في ظل ظروف غياب حقيقي للتمثيل يمكن من السيطرة ومعالجة الأوضاع (بومغار و نوران، 2014، ص 330).

عموما تميزت هذه المرحة على صعيد الإصلاحات بإرساء السياسة الوطنية للتشغيل وتعزيزها من خلال اتخاذ عدة إجراءات خصوصا بعد أحداث جانفي 2011، حيث تم مراجعة عقود عمل الانتظار، ولقد

تكفلت كل من وزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التضامن الوطني والأسرة عن طريق الأجهزة المكلفة التابعة لهما بتعديل سوق العمل، ولقد اتبعت الجزائر نوعين من سياسات التشغيل (بن عمار وموساوي، 2019، ص ص 190-191):

1- سياسات التشغيل السلبية (الخاملة) تتكفل بها وكالة التنمية الاجتماعية وتنقسم إلى:

- تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة LAIG المنشاة سنة 1995 تستهدف الفئات الاجتماعية من معدومي الدخل.

- برنامج الادماج الاجتماعي DAIS بديل برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية ESIL، تهتم بتنصيب البطالين الذين تتراوح أعمارهم مابين 16 و 65 سنة بدون تأهيل.

- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUPHIMO، أنشأ سنة 1997 بهدف المعالجة الاقتصادية للبطالة وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل.

- برنامج إدماج ذوي الشهادات،الذي يعوض عقود ما قبل التشغيل PID الذي يستهدف الشباب الحاصلين على الشهادات الجامعية.

2- سياسات التشغيل النشيطة (الفعالة) التي تتمحور حول:

أ- ترقية العمل المأجور: من خلال برامج التشغيل المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، التي أضيفت إليها تسيير البرامج الموجهة للشباب في إطار السياسة الوطنية للتشغيل ومكافحة البطالة منذ سنة 2008 (بن عمار و موساوي، 2019، ص ص 191-192).

ب-تشجيع المبادرات الفردية للمقاولة عن طريق المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة، التي تهدف أساسا إلى خلق مناصب عمل دائمة تكفلت بها كل من:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/06/08، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة (قايد، 2017، 136)، وهو جهاز موجه لفئة الشباب البطال الذين يظهرون استعدادا وميولا للاستثمار في مؤسسة مصغرة، ويملكون مؤهلات مهنية او مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه ولديهم كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع، ويعد إحدى الاجراءات المتخذة ضمن سلسلة من اجراءات معالجة البطالة.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC الذي أنشأ سنة 1994، يعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي منذ تاريخ إنشائه، لتخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي).

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM التي تم إرساؤها سنة 2004، وهي منظمة ذات طابع خاص وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، حيث تبنت نموذج تنظيم لا

مركزي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين) إضافة إلى 48 وكالة ولائية تغطي كافة ارجاء الوطن مدعمة بـ: 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة).

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI، أنشأت سنة 2001 لتحل محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI المنشأة سنة 1993، لتضم مهام ووسائل كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة ترقية ودعم الاستثمار(رئاسة الجمهورية، 2001، ص ص 04-09)، لتخدم المستثمرين الوطنيين والأجانب وتقدم الدعم والمزايا الضريبية للمستثمرين بالشكل الذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب الشغل.

وممّا يذكر أنه عقب موجة الاحتجاجات التي شهدتها سنة 2011 في العامين التاليين 2012-2013 لم يشهدا توقفا للاحتجاجات، حيث تؤكد بعض التقارير الرسمية بلوغ 4536 احتجاجا سنة 2012 حسب تقديرات المديرية العامة للأمن الوطني منها 3029 احتجاجا اتخذت طابعا عنيفا، وتقول تقديرات أخرى أن نسبة تدخلات هذه الأخيرة لنفس السنة فاقت 11 ألف مرة لفض الاحتجاجات (محمود، 2013)، غلب عليها الطابع الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى تركزها في مناطق الجنوب، مما يبين عجز مثل هذه البرامج على استيعاب مطالب الفئات المختلفة الباحثة عن الشغل.

ومن ثم ظهور كيانات جديدة على الساحة يطلق عليها اسم التنسيقيات، كاللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين، والتي ركنت لتنظيم العديد من الفعاليات كيوم الغضب، للمطالبة بفرص عمل للشباب وخريجي الجامعات والمعاهد، وتوقيف الملاحقات الأمنية للأعضاء، وتنسيقية الحرس البلدي،... والتي تعمل على تجميع من يرتبطون بأهدافها ومطالبها على امتداد القطر الوطني وتنظيم تحركاتهم واستثمارها في التفاوض مع النظام والحكومة للحصول على المكاسب المرجوة (بومغار و نوران، 2014، ص ص327-328)، كما ننوه أيضا بلائحة المطالب التي قدمتها الجمعية الوطنية لمتقاعدي ومعطوبي وذوي الحقوق للجيش الوطني الشعبي، للهيئات المكلفة بدراسة مثل هذه الملفات على مستوى وزارة الدفاع الوطني سنة 2011، وما تعلق منها بالجانب الاجتماعي والاقتصادي وكذا وضعية المفصولين،... وغيرها من القضايا المرتبطة بهذه الفئة والتي شكّلت عامل توتر بشكل مستمر طوال السنوات التي بعدها.

وإلى ذلك يظهر عدم الرضا الجماهيري على مخرجات السياسات العامة التي صاحبت مجموع الإصلاحات التي جاءت عقب سنة 2010 كحل أمثل لاستيعاب مطالب الجماهير بما يخدم تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولعل الطابع الجديد للاحتجاجات يفرض علينا معالجة العلاقة الأساسية التي تربط هذه الحركات بمخرجات سياسات التشغيل لهذه الفترة، وهو الأمر الذي سنعالجه في المحور الموالي.

المحور الثالث:

سياسات التشغيل والحركات الاحتجاجية "دراسة في البديل الاقتصادي"

من أهمّ ما واجهه النظام السياسي في الجزائر أثناء تلك الفترة النمو السكاني السريع وزيادة عدد الشباب العاطل عن العمل، حيث بلغ تعداد السكان سنة 2012 ما يقارب 37 مليون نسمة ومن المتوقع تجاوز 40 مليون نسمة في قادم السنوات،حيث أن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 34 سنة ما يقارب 68%، كما أن ما يفوق 72% من السكان اليوم يقطنون المدن (Lahcen, April 2013, pp. 06-07)، تزيد هذه العوامل من التوقعات المتعلقة بالوظائف والسكن اللائق وقد تؤدي إلى استياء واسع يساهم في الاضطرابات الاجتماعية.

1- المؤشرات العامة: قراءة في المتغيرات والنسب والإحصائيات:

النسب الإحصائية التي تم سردها أمر يشكل مصدرا للاضطراب، إذا لم تعالج بجدية وبطريقة تبعث على تحقيق الأمن والسلم الاجتماعيين وفق مطالب هذه الفئات، حيث أن نسبة كبيرة من السكان والشباب ومعظم الذين يدخلون إلى سوق العمل لا يستطيعون العثور على وظائف، ونظرا لقلة الثقة في القيادة السياسية، لعب عدم الرضا دورا مهما في تأجيج الوضع، وساهم إلى حد بعيد في حدوث اضطرابات اجتماعية.

هذا الجيل الجديد من السكان الذي يفوق ثلثي تعداد السكان لم يشهد حرب التحرير ويفتقرون إلى الذكريات الشخصية للمرحلة الصعبة التي شهدتها الجزائر مرحلة التسعينيات، لذى نجد أنّ من بين أبناء هذا الجيل من يقاطع الانتخابات ولديه الشجاعة المباشرة في مواجهة الحكومة، بل يقارن الشباب أنفسهم بالبلدان المجاورة التي كان للشباب طليعة التغيير فيها، ومما زاد في ذلك تأثير الإعلام العالمي فيما يتعلق بالحريات الفردية والكرامة والعدالة الاجتماعية (Lahcen, April 2013, p.07)، إضافة إلى المتغيرات الجديدة التي استحوذت على أكبر قدر من الاهتمام، مثل انتشار أدوات التواصل الاجتماعي، التي لعبت دورا مهما في تغذية الاحتجاجات وتنظيمها والربط بين الفئات ذات الاهتمام المشترك.

بدأت المؤشرات الاقتصادية الكلية تتحسن ابتداء من النصف الثاني من عقد التسعينيات، وباعتبار الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات فقد حرصت الحكومة من خلال تغيير سياساتها المالية، على إتباع سياسة تعتمد على التوسع في الإنفاق العام وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) والتي تعزز من خلالها الاستثمار العمومي بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتوفير بيئة لتحفيز الاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية، تهدف في مجملها إلى دعم النمو الاقتصادي وتحقيق فرص الشغل والتقليص من البطالة وتحسين ظروف المعيشة، في إطار سياسة عامة للتشغيل تستهدف تحقيق التوازن في جميع القطاعات بما يضمن استيعاب جميع الفئات المعنية بذلك.

اعتبارا من أن سياسات التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج أو الأجهزة التي أنشأت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج (رواب و غربي، 2011، ص 69). وعليه ندرج من خلال الجدول الآتي أهم المؤشرات الإحصائية للفئات النشطة في المجتمع، والنسب الإحصائية الخاصة بالتشغيل والبطالة بما يمكن من إسقاط الصورة على طبيعة الاحتجاجات في الجزائر للفترة الزمنية المحددة للدراسة.

الجدول رقم (01): تطور معدلات التشغيل والبطالة والمساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل للفترة 2011-2016

السنوات / البيانات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	تطور معدلات التشغيل					
السكان النشطون	10.661.000	11.423.000	11.964.000	11.435.000	11,932,000	12.117.000
نسبة النشاط%	40	42	43,2	40,7	41,8	41,8
السكان المشتغلون	9.599.000	10.170.000	10.788.000	10.239.000	10,594,000	10.845.000
نسبة التشغيل %	36	37.4	39	36,4	37,1	37,4
البطالون	1.062.000	1.253.000	1.175.000	1.214.000	1.337.000	1.272.000
نسبة البطالة%	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5
النسبة %	المساهمة القطاعية في التشغيل					
القطاع الفلاحي	10,77	09	10,6	08,8	8,7	08
القطاع الصناعي	14,24	13,1	13	12,6	13	13.5
قطاع البناء والأشغال العمومية	16,62	16,6	16,6	17,8	16,8	17.5
الخدمات والتجارة	58,37	61,6	59,8	60,8	61,6	61

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:(ONS, 2012-2016)+(OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, 2005, pp. 70-71)

بلغت البطالة في الجزائر سنة 2010 بين خريجي الجامعات الجدد 30%، على الرغم من أنه كان هناك انخفاض في معدل البطالة في العقد الماضي من 28,89% سنة 2000 إلى 10% سنة 2011، وبقية تتراوح في نفس النسبة طوال الفترة إلى غاية 2016، لكنه ترافق مع تزايد عدد العمالة الناقصة والوظائف المؤقتة وأنشطة القطاع غير الرسمي، حيث زادت حصة الوظائف المؤقتة من 50% التي تم إنشاؤها خلال فترة 2005-2010 مقارنة بـ 30% من الوظائف التي تم إنشاؤها في التسعينيات و 20% قبل التسعينيات (أنظر الجدول 01).

الجدير بالذكر أن الهدف المعلن الذي تتكفل الحكومة بتجسيده خلال هذه السنوات هو استحداث ثلاث ملايين منصب شغل لآفاق سنة 2014 منها مليون ونصف من عدد المناصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، بحيث استفادت بمبلغ مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لبرامج تأطير مرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الإنتظاري(مجلس

الوزراء، 2010، ص 03)، أقرت خلالها الحكومة الاستمرار في هذه الآليات والسياسات لما تراه إيجابيا نظرا لنجاعتها في تقليص نسب البطالة.

وبتصفّح معطيات واقع العمل نلاحظ أن نسبة التشغيل المبينة كانت بمساهمة الدولة معية القطاع الخاص والشركات الأجنبية، وأن هذا البرنامج ساهم في التخفيف من حدّة البطالة والتي كانت مزيجا بين المناصب الدائمة والمؤقتة، لكن السؤال الذي يطرح عن الطبيعة القانونية لهذه الوظائف، هل هي دائمة أم مؤقتة؟ وما الفائدة إذا لم تكن العبرة من هذه البرامج الاستثمارية تحقيق التوظيف الدائم الخالق للقيمة المضافة؟ وما مصير اليد العاملة المشتغلة في حال انخفاض الاستثمارات وتدهور أسعار البترول؟

إنّ الأرصدة المالية المرحلة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 أعطت وزنا ماليا معتبرا لهذا البرنامج، إلاّ أن الطاقة الاستيعابية له في التشغيل لم تحقق سوى ما يقارب ⅓ مما هو متوقع ومسطر في الأهداف، من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أنظر الجدول 02)، والإدماج المؤقت لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين.

الجدول رقم(02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونسبة التشغيل فيها للفترة 2011-2016

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
تطور عدد المؤسسات ص و م	659.309	687.386	777.816	852.053	896.811	1.014.075	4.987.450
تطور مناصب الشغل	1.724.197	1.776.461	2.001.892	2.157.232	2.238.233	2.487.914	12.385.929

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

(Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, 2011, 2012, 2013, 2015, 2016 PP. 10,06,07,05,07,08, successivement)

وعلى الرغم من النتائج المحققة في برنامج الإنفاق الحكومي في مجال التوظيف والتشغيل إلا أنها كانت متواضعة نسبيا مقارنة بحجم الموارد و الاعتمادات المالية المخصصة لها، والتي استفادت بـ 350 مليار دج وما يقارب 150 مليار دج في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء المناطق الصناعية والدعم العمومية، من إجمالي ما استلزمه برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة بين 2010-2014 من النفقات: 21.214 مليار دج (مجلس الوزراء، 2010، ص ص 02-03).

إلاّ أنه ومما يمكن ملاحظته من خلال دراسة المعطيات المقدمة لهذه الجداول للفترة المعنية بالدراسة، أن معدلات البطالة في الجزائر تبين خطورة هذه المشكلة، حتى ولو سلمنا جدلا بأن هذه الأرقام تعكس حقيقة الجهد الحكومي المنجز، حيث تجاوزت الحد المعقول والمقدر ما بين 05% و07%، ومنه نسبة 10% تعد مرتفعة (قندوز، بلحمير، و قاسمي، 2015، ص 27)، ما يفسر الاحتجاجات وأعمال الشغب التي تسجل يوميا في هذه المرحلة، الأمر الذي يدعوا إلى طرح أكثر من سؤال حول جدوى هذه السياسة؟

هناك عاملان يمكن إدراجهما لمساعدتنا في تفسير هذا التطور للحركات الاحتجاجية، منها إنشاء العديد من الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، وثانيها تقليل الحكومة من دورها في خلق مناصب العمل،

حيث أن القطاع العام في الجزائر "الحكومة والشركات المملوكة للدولة" وفرت إلى أواخر الثمانينيات ما إجمالي ثلثي العمالة، وانخفض هذا الرقم نتيجة التحول نحو اقتصاد السوق وتقليص حجم التوظيف في القطاع العام، مما اضطر عدد كبير من الباحثين عن العمل إلى خلق وظائف خاصة بهم أو قبول وظائف مؤقتة في القطاع غير الرسمي، لكن البحث عن العمل لا يكفي وحده لتحقيق الرضا، حيث كشفت الدراسة الاستقصائية للمكتب الوطني للإحصاء أن ثلث العاملين يبحثون عن وظيفة أخرى، سواء لعدم استقرار الوظيفة أو بسبب ضعف الأجور (Lahcen, April 2013, PP. 07-08).

وعليه نقول أنّ الشعور بالتهميش لدى فئة الشباب الجزائري لايرجع فحسب للبطالة وضعف جودة الوظيفة بل تمثل جانبا واحدا من ذلك، فالمشاركة السياسية المحدودة والافتقار إلى منظمات مجتمع مدني فعال -على الرغم من كثرتها- تمكن من توجيه مطالب هذه الفئات وبلورتها بسبب الضغوط السياسية التي تتعرض إليها من خلال التمويل الانتقائي والترهيب وضيق مجال المناورة (Dris-Aït Hamadouche & H. Zoubir, 2009)، وهو الأمر الذي يُفشل أي محاولة للتأثير على النقاش العام أو عملية صنع القرار.

هذه المؤشرات والنسب الاحصائية التي سادت خلال هاذه الفترة كانت لها تأثيراتها الخاصة على الوضع العام، وشكلت أحد المؤثرات الأساسية التي زادت من بعث الحركات الاحتجاجية الشعبية خصوصا التي قامت بها فئة الشباب منها؛ الأمر الذي يدعوا صانعي السياسات إلى البحث عن حلول فعالة على الصعيد الاقتصادي للتحكم في مسببات ذلك.

2- على الصعيد الاقتصادي: الاستدامة والتفكير في البديل:

المطالب التي ترفعها حركات الاحتجاج عموماً في الجزائر، سواء أكانت في أوساط مهنية أو طلابية منظّمة، أو العفوية منها التي تقوم بها مجموعات من السكان، تستدعي قراءة متأنية، إذ أنها قد تختلف عما يحدث في بلدان أخرى، فهذه المطالب يرفعها غاضبون في ظلّ نظام ونمط حياة قائمين، لتحقيق مبتغيات كان قد أسّس لها نظام آخر وفق نمط حياة أخرى، وهي بالتالي غير قابلة للتحقيق إلاّ في ظل ذلك النظام؛ هذا الوضع خلق تشوّهاً في المسار العام لمنطق الأشياء، فالجزائر التي سنّت سياسة مجانية التعليم ومجانية العلاج وتدعيم المواد الواسعة الاستهلاك وما إليها من الجوانب الحياتية المعمول بها حتى الآن، ليست هي جزائر اليوم، لقد اتُّخِذَت تلك الإجراءات في سياق آخر مخالف تماماً لما هو قائم الآن، فالنظام العام الذي اعتمد تلك السياسة مبنياً على العمل والإنتاج وشقّ طرق الاكتفاء في كل الجوانب، ولكن الخلل الذي وقع وكبُر مع الوقت، حيث ظلّت «السياسة الاجتماعية» قائمة في القطاعات التي تستوعب أكبر الميزانيات بغية تفادي الاضطراب المجتمعي، ومنذ نهاية الثمانينيات انتهجت الجزائر طريقاً اقتصادياً مغايراً، فيما حافظت على النهج نفسه الذي سنّ «السياسة الاجتماعية»، وهو ما ولّد ما يمكن تسميته «انفصاماً في الشخصية الجمعية»، وفُتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص، وهيمن الاستيراد بشكل أثّر بأي خطوة لتطوير قدرات الإنتاج الداخلي في كل المجالات، ومن المفارقات أنّ الجزائر بلد نفطي وتستورد الوقود، علماً أنّ بناء منشآت تكرير كافية من شأنها أن تجعلها مصدراً للوقود الجاهز، لا للنفط الخام، هكذا تبدو الاحتجاجات نتيجة لهذا التشوه في شكل النظام العام الذي شهد تبدلات وتغيرات عدة، وانتهى به المطاف إلى منهج

اقتصادي يجمع الفوضوية والجشع وسياسة اجتماعية مبنية على افتراض ازدهار قيم العمل والتخطيط وحسن التدبير (طرابلسي، 2018).

ظلّ الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، على الرغم من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية منذ الاستقلال، حيث أن صانع القرار في الجزائر لم يتخلص من التبعية لهذه المادة الإستراتيجية والتي تخضع في الأساس لسوق دولية تتحكم فيها عوامل السياسة الدولية ومحدداتها، وغيرها من العوامل التي لا يسمح المقام لمزيد من التفصيل فيها، ولعلّ نقطة التحول هذه باتت تطرح نفسها مع تراجع أسعار البترول في السوق الدولية سنة 2014، وتراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة واحتياطات الصرف، بل وصل الأمر إلى اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، وإعلان حالة التقشف التي اتخذتها الحكومة شعارًا لها.

وفي السياق عينِه، يواجه الريع البترولي الذي استعمل كثيرًا في"الإسكات الاقتصادي" وامتصاص غضب الشارع النضوب المتوقع، وذلك لعوامل منها ما سبقت الإشارة إليه بخصوص تراجع الأسعار، وفي المدى المتوسط؛ النضوب والزوال المتوقع لهذه المادة، حال كونها مصدرًا حيويًا للطاقة، فضلا عن أمور عملية، من قبيل تزايد الطلب والاستهلاك الداخلي، بحيث ارتفع حجم الاستهلاك المحلي من النفط والغاز من 26% سنة 2005 إلى 40% سنة 2010، ومن الغاز الطبيعي من 19% سنة 2005 إلى 29% سنة 2010 (Lahcen, April 2013, p. 17)، وهي التطورات التي ستحد كثيرًا من سياسة إعادة توزيع الموارد الريعية، وتقلص هامش المناورة أمام أيّة محاولة لشراء السلم الاجتماعي الذي مصدره الريع المنتهية صلاحيته، وفي هذه الحالة، لا مخرج من ذلك إلا بإعادة توليد مصادر طاقة بديلة تعطي للاقتصاد الجزائري حركية ونموًّا خارج المحروقات،اقتصادًا منتجًا للثروة، أكثر اندماجًا في اقتصاد عالمي تطبعه العولمة الشاملة، مستندًا إلى اقتصاد المعرفة والاستثمار في العنصر البشري، مستجيبًا للتحديات والضغوط الداخلية بالتقليص من حدّة البطالة وضمان تنمية مستديمة تفضي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وهو نموذج اقتصادي جديد بأدوات متجددة، يرتكز أساسًا على المشاركة والفعالية والإدارة الشفافة، والديمقراطية الهادفة للتحكم، وتسيير الموارد المادية والبشرية في خدمة العدالة الاجتماعية، وهي مسائل جوهرية جدًّا يتطلبها اقتصاد بديل قائم على الإبداع والمنافسة الحرة، ومشاركة فاعلين من غير الدولة، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني (عربي، 2017، ص 44). كما يتطلب من النظام السياسي أيضا على حد تعبير هشام محمود الأقداحي، الاستناد إلى أيديولوجية واضحة تمكن من قيادة الجماهير والمجتمعات نحو عملية التغيير (الأقداحي، 2009، ص 181).

لقد أشرنا سابقا إلى أنّ الاستقرار السياسي يمثل أهم الركائز التي يعتمد عيها النظام السياسي، لتحقيق هدف البقاء والاستمرار، إلا أنه وباعتبار الاستقرار الحكومي أحد المؤشرات الأساسية لذلك، نثبت أنه في الجزائر خلال الفترة التي سبقت سبتمبر 2012، شهدت وفي فترة وجيزة اعتبارا من 23 ديسمبر 1999 خمسة حكومات متتالية، مما كان له انعكاساته للسنوات التي تلت تلك الحكومات المتعاقبة، وألقت بظلالها على حكومة عبد المالك سلال فيما بعد، أي ما يُبيّن عدم استقرار التشكيلات الحكومية خصوصا إذا علمنا

أنّ هذه الفترة شهدت أربع عهدات رئاسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهو أمر يفترض فيه استقرار السياسات بما يخدم الأهداف المسطرة لذلك.

ولعلّ المؤشرات الإحصائية والنسب التي تقدم في إطار ما يثبت نجاعة السياسات المتعلقة بالتشغيل لفترة الدراسة تبين عدم ثباتها والتضارب في المخططات العامة لواضعي السياسات، الأمر الذي أدى إلى زيادة غضب الشارع والفئات الباحثة عن الشغل، في ظل اتساع الثورة الرقمية الأمر الذي يستدرج الكثير من ذوي السلوك المتسرع والانطباعي إلى إحداث الفوضى، دون أن نستثني وجود مطالب فعلية تفتقر في بعض الأحيان إلى التنظيم في ظل غياب تنظيمات فاعلة تستوعب هذه المطالب، أو فرص سياسية تحقق لمن يمثلها من القوى الاجتماعية المتحررة من كافة القيود التنظيمية بالوصول إلى مواطن صنع القرار ودراسة بدائل السياسات العامة الخاصة بقطاع التشغيل، فالاستقرار السياسي يعد مفتاحا مهما في معادلة التمكين لمستقبل أفضل.

الخاتمة:

إنّ الخلاصة من موضوع دراستنا هو أن الحركات الاجتماعية في الأساس تتشكل حول مبادئ أو مصالح معينة بهدف الدفاع عنها، أو تسعى من أجل تحقيقها، سواء أكانت تلك الجوانب المرجوة مادية أو معنوية أو قيمية، وعلى الرغم من كثرة الأدبيات التي تحدثت عن واقع الحركات الاحتجاجية في الجزائر خصوصا للفترة المصاحبة لثورات الربيع العربي يبدو أن تأثيراته واضحة على النظام السياسي ودفعه إلى الإصلاح التدريجي، الأمر الذي يتطلب دراسة استثنائية عمَّا يحصل في الواقع المجاور للبلاد، على اعتبار أن هناك انفرادات أساسية طبعت الحركات الاحتجاجية لهذه الفترة، ميزتها إبعاد المطالب السياسية، بل عبرت الحالة الجزائرية عن فشل مجتمعي أكثر منه سياسي وهو ما أثبتته احتجاجات جانفي 2011، وأزمة غرداية، وأحداث الجنوب (الاحتجاجات المتعاقبة للبطالين)، وهو الواقع الذي تفاعلت معه مخرجات النظام من خلال سياسات السلم الاجتماعي خصوصا ما تعلق منها بتحسين ظروف العمل وفتح مناصب الشغل وتحسين الظروف الاجتماعية مستغلة بذلك البحبوحة المالية، مما قلل من نسب البطالة في البلاد لتصل إلى 10 % خلال سنوات 2011-2016 بدلا من 28,89 % سنة 2000، وذلك في إطار الإصلاحات المعلن عنها، لكن ترافقت تلك المناصب مع تزايد عدد العمالة الناقصة والوظائف المؤقتة وأنشطة القطاع غير الرسمي، ومعدلات البطالة المذكورة تعكس خطورة هذا المشكل، وهو الأمر الذي يفسر الاحتجاجات وأعمال الشغب التي سجلت في هذه المرحلة، مما يطرح تساؤلا حول جدوى هذه السياسات، وهل المواطن يحتاج للرضا الاقتصادي المحدد فحسب؟ أم أنه في حاجة إلى تحقيق الاستقرار في مجال الشغل؟

فالبطالة وضعف جودة الوظيفة تمثل جانبا واحدا من الشعور بالتهميش واليأس لدى فئة الشباب الجزائري، كما أن للإقصاء السياسي دورا مهما، أدّى إلى حالات اليأس وفقدان الإيمان بمستقبل مشرق لهذه الفئة، وبعامل شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت الآلية المصاحبة لفعل الاحتجاجات الاجتماعية، شكلت حلقة الربط في توصيل المعلومات وتجميع المطالب والتحشيد كآلية جديدة اتسمت بها الحركات الاحتجاجية مغايرة لما كانت عليه سابقا.

وممّا نصل إليه أن الحركات الاحتجاجية التي قادها الشباب في الجزائر تبين أنه من الضروري إدراك المهمات والواقع في مقدّمة الأمر لكي يتحول إلى فعل اجتماعي منظم ومؤثر يمكن أن يشكل قوة دافعة لحراك اجتماعي شامل، مما يحتم رؤية الأهداف والأبعاد المرجوة، وذلك للارتقاء نحو تجسيد المطالب بما يتوافق وغالبية أفراد المجتمع بعيدا عن أعمال العنف المصاحب لها بما لا يخدم المطالب الاجتماعية المراده منه.

لكن قد لا يكفي النظر إلى عنصر الشباب على أنه المركب الأكثر حضورا وفاعلية في الحركات الاحتجاجية في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، بل هو التجسيد الأبرز لهذه الحقيقة، إلا أن التأطير الذي مس هذه الشريحة من المجتمع في البنية السياسية والجمعوية يختلف حاليا عما كان عليه الحال، باعتباره شكلا تنظيميا مغايرا يرجع في الأساس إلى زيادة الهوة بين أفراد المجتمع والهيئات السياسية الرسمية الناشطة في البلاد، فهي حركات لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة، ولا تزاحم الأحزاب السياسية في مجال نشاطها، بل تأمل في ترسيخ نمط فعال من المشاركة الاجتماعية بغرض التأثير على سلطات صنع القرار وتحقيق مكاسب جماهيرية على أكثر من مستوى خصوصا ما تعلق منها بسياسات التشغيل، لذلك حملت الحركات الاحتجاجية طابعا مغايرا ضمن مجموعة من الخصائص تختلف عن سابقتها من الحركات الاحتجاجية، أساسها البعد عن الطابع الأيديولوجي، التلقائية، وغياب القيادة والنهاية السريعة.

وبغية إعادة السلم والاستقرار السياسي، ومن خلال ما درسناه يظهر جليا اعتماد صانع القرار في الجزائر على مجموعة من الوسائل السياسية تمثلت في إنشاء لجان سياسية للحوار، كما انتهجت سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، بالإضافة لمجموع الآليات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي دون إغفال الآليات القانونية، من ثم ارتبطت سياسات التشغيل في الجزائر بعدة عوامل يمكن أن تقلل من فعاليتها أو تثبتها في هذا الإطار، وعليه فإنّ ضمان تحقيق الاستقرار السياسي مرهون أساسا بمدى فعالية تلك السياسات وتكاملها ضمن برامج التشغيل المعدة لضمان الاستجابة الايجابية للمطالب الاجتماعية المتكررة ضمن الحركات الاحتجاجية المتتالية.

ومنه فإن الواقع اليوم تعتريه العديد من الاختلالات البنيوية التي تحتاج إلى إعادة صياغة، تتمثل في تخطي احتكار القرار ودمقرطة القرار السياسي بغية تحقيق الاستقرار، لأن الأحزاب السياسية بدأت تتآكل وتفقد شرعيتها، الأمر الذي يفسره بعدها عن تمثيل الحركات الاحتجاجية في هذه الفترة وعدم قدرتها على تبني مطالبها.

لذلك يواجه مستقبل البلاد تحديات تؤسس للاستقرار السياسي والاجتماعي يمكن تصنيفها إلى:

- تحديات ذاتية متعلقة بواقع الحركات الاحتجاجية في الجزائر كشكل للتنظيم الاجتماعي والسياسي.

- تحديات موضوعية نابعة في الأساس من بنية العمل السياسي لمنظومة النظام ومستقبل قراراته، خصوصا ما تعلّق منها بالبناء السياسي والمؤسساتي وكذا الاقتصادي، على نحو يُمكن له تبني سياسات لمواجهة التحديات وتحمل الالتزامات وما ارتبط منها بضبط السلوك الاجتماعي وتبني طلبات الفئات المختلفة

الباحثة عن الشغل وتحسين ظروفها، وهي بذلك أمام سيناريو مختلف سواء أكان بالقطيعة مع الماضي من خلال الإصلاح من داخل منظومة الحكم استنادا على العمل الجماعي للمؤسسات السياسية، أو هي أمام سيناريو آخر مختلف يبعث على الفوضى والعنف تقوده هذه الفئات من داخل المجتمع مما يؤدي إلى زيادة اليأس والإحباط والشعور بالقطيعة، الأمر الذي يشكل خطرا على ضمان الاستقرار والأمن داخل البلاد.

وممّا سبق ذكره وعلى الرغم من الأدبيات التي تحدثت عن طبيعة الحركات الاحتجاجية في الجزائر خصوصا ما تعلق منها بمخرجات سياسات التشغيل والتي أبعدت عنها الطابع السياسي للمطالب، إلا انه كان من الضروري التوجه نحو الطابع الإصلاحي الذي لم يتمكن من تلبية تلك المطالب؛ وعليه وجب الأخذ بالعديد من **التوصيات** التي نذكرها في الآتي:

- لابد من بناء سياسات تضمن استيعاب الفئات الشبانية الطالبة للشغل بصفة دائمة بعيدا عن الحلول الترقيعية المستندة لأموال الخزينة العمومية.
- الاستفادة من التجارب السابقة خصوصا نقاط الضعف منها في بناء السياسات العمومية.
- العمل على الاستقرار الحكومي عموما ووزارة العمل خصوصا لضمان تحقيق السياسات.
- تطوير ثقافة المواطنة والمواطنة الافتراضية، واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي بما يضمن التعبير والارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل المشترك، واقتسام المسؤولية مع المواطنين، مع الانفتاح على مختلف شرائح المجتمع.
- ضرورة هيكلة الفئات الشبانية ضمن تنظيمات المجتمع المدني بما يخدم حصر المطالب وتعبئة الموارد بالشكل الذي يضمن تغيير الحركات الاحتجاجية العشوائية إلى حركات اجتماعية مؤثرة، بالصورة التي تضمن الفرص السياسية والاستقرار السياسي للدولة، وذلك بشكل يتجاوز التراكمات التاريخية لمشكلة اللاثقافة سياسية في المجتمع الجزائري.
- تكريس مبدأ التشاركية في الحكم لمختلف الفئات خاصة في المجالس المنتخبة وعلى وجه الخصوص المحلية منها.

الإحالات والمراجع:

1. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. (بلا تاريخ). الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. تاريخ الاسترداد 17 06، 2021، من: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx
2. العياشي عنصر. (11 فيفري، 2011). الحركات الاحتجاجية في الجزائر [مقال]. تاريخ الاسترداد 08 مارس، 2020، من شبكة الجزيرة الإعلامية: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-1-2%
3. آلموند جابرييل إيه، و جي بنجهام باويل الابن. (1998). السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر. نظرة عالمية. (هشام عبد الله، المترجمون) عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
4. إلهام نايت سعيدي. (2011، أفريل). آليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني"سياسة التشغيل ودورها في تنمية المواردالبشرية". قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
5. بومدين عربي. (مارس، 2017). الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول. مجلة سياسات عربية (ع: 25)، الصفحات 33-46.
6. تشارلز تلي. (2005). الحركات الاجتماعية 1768-2004. (وهبة ربيع، المترجمون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
7. حسن صالح أيوب. (2013). الحراك الشبابي الفلسطيني بين قوة التغيير وضعف التنظيم. مجلة جامعة الأزهر-سلسلة العلوم الانسانية، مج: 15 (ع: 02)، الصفحات 99-118.
8. حسيبة بن عمار، و عبد النور موساوي. (جوان، 2019). سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة 1999-2016. مجلة دراسات اقتصادية، مج: 6، الصفحات 181-204.
9. حفيظة قايد. (17 سبتمبر، 2017). الإطار القانوني لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، الصفحات 127-157.
10. رضوان محمود المجالي. (جانفي، 2015). أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي. دفاتر السياسة والقانون، مج: 07 (ع: 12)، الصفحات 49-64.
11. رئاسة الجمهورية. (22 غشت، 2001). الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ 20 غشت 2001 م. الجريدة الرسمية، الصفحات 04-09.
12. رياض الصيداوي. (09 أفريل، 2007). صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 23 والأخيرة [مقال]. تاريخ الاسترداد 29 فيفري، 2020، من الحوار المتمدن: r=0&http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93415
13. طارق قندوز، ابراهيم بلحمير، و السعيد قاسمي. (04 ديسمبر، 2015). الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مج: 04 (ع: 04)، الصفحات 08-32.
14. عبد القادر زيغم. (ماي، 2018). الحركات الاجتماعية وآليات التعامل من قبل الأنظمة السياسية العربية "دراسة مقارنة: الجزائر/تونس" (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

15. عمار رواب، و صباح غربي. (2011). التكوين المهني والتشغيل في الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج: 03 (ع: 01)، الصفحات 66-73.
16. فهمي خليفة الفهداوي. (2001). السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
17. قضايا الساعة. (16 10، 2011). صندوق النقد الدولي والجزائر. تاريخ الاسترداد 08 01، 2021، من: http://kanz-redha.blogspot.com /2011/10/blog-post_182.html#.YdDUOSYo_IU.
18. لصاوت ددیه، وحمیده حمومي. (1999). نظرية الحركات الاجتماعية. هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الإحتجاج الإستشرافي. المجلة الجزائرية في الإنثربولوجيا والعلوم الإجتماعية (إنسانيات) (ع: 08)، الصفحات 49-52.
19. لطفي بومغار، وسيد أحمد نوران. (2014). الحركات الإحتجاجية في الجزائر. تأليف خرمة تامر، فارس اشتي، ربيع وهبة، لطفي بومغار، كيلة سلامة، محمد العجاتي، وآخرون، وعمرو الشوبكي (المحرر)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن) (الصفحات 313-335). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
20. مارشال جوردون. (2000). موسوعة علم الاجتماع (المجلد 2). (محمد الجوهري، محمد محيى الدين، عدلي السمري، أحمد زايد، محمود عبد الرشيد، و هناء الجوهري، المترجمون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
21. مجلس الوزراء. (24 ماي، 2010). برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 [بيان]. تاريخ الاسترداد 13 جانفي، 2020، من بيان اجتماع مجلس الوزراء: https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKE url=http%3A%2F%2Falgerianembassy-&70oWGw6rsAhWkAGMBHZM6COoQFjADegQICxAC usg = AOvVaw1fKkfW52c0GkqOZQz3ZY_U& saudi.com%2FPDF%2F quint.pdf
22. محمد محمود السيد. (19 جانفي، 2017). الربيع المؤجل: إلي متى يصمد النظام الجزائري في مواجهة الاحتجاجات؟ [مقال]. تاريخ الاسترداد 11 مارس، 2020، من: youth moth: http://youthmoth.com/post.php?pId=114
23. محمود صلاح عبد الحفيظ محمد المهر. (31 جويلية، 2010). الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية. المجلة العربية للعلوم السياسية، مج 2010 (ع: 27)، الصفحات 159-168.
24. مراد طرابلسي. (24 فيفري، 2018). إحتجاجات الجزائر: زوابع العملاق الهائم [تقرير]. تاريخ الاسترداد 29 جانفي، 2020، من الأخبار: https://al-akhbar.com/Home_Page/245185
25. مريم محمود. (22 مارس، 2013). الفقر والبطالة...وقود الثورة في الجزائر [مقال]. تاريخ الاسترداد 11 مارس، 2020، من المصري اليوم: https://www.almasryalyoum.com/news/details/297238
26. هشام محمود الأقداحي. (2009). الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
27. هواري قدور. (09 ديسمبر، 2015). التقرير السنوي 2015-2016 حول حقوق الإنسان في الجزائر[مقال]. تاريخ الاسترداد 11 مارس، 2020، من LADDH -الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: : https://laddh-algerie.org/?p=205.
28. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. (بلا تاريخ). الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. تاريخ الاسترداد 16 03، 2021، من http://www.angem.dz

29. وفاء مرزوق. (2014). قراءة في تعثر مسار "الربيع العربي" في الجزائر. تأليف مؤسسة الفكر العربي، أحمد فرحات، حسين قبيسي، و رفيف رضا صيداوي (المحررون)، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر واحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي" (الصفحات 305-314). بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

30. *Dris-Aït Hamadouche, L., & H. Zoubir, Y. (2009). Power and Opposition in Algeria: Toward a Protracted Transition?[article]. Retrieved février 08, 2020, from L'Année du Maghreb: https://journals.openedition.org/anneemaghreb/535.*
31. *Jason, B., Tarek, M., & Andrew, R. (2013, October). Tracking the "Arab Spring": Why the Modest Harvest?. journal of democracy, vol.24 (No.04), pp. 29-44.*
32. *Lahcen, A. (April 2013). THE PRICE OF STABILITY IN ALGERIA."THE CARNEGIE PAPERS". Lebanon: CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER.*
33. *Mario, D. (1992, February 1). The Concept of Social Movement. The Sociological Review,vol.40 (N°.01), pp. 01-25.*
34. *Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement. (2011, 2012, 2013, 2015, 2016). Bulletin d'information Statistique du la P M E.№ 20, 21, 23, 26, 27, 29. Algeria: Direction Général de la Veille Stratégique des Etudes Economiques et des Statistiques, de Etudes et de systèmes d'information.*
35. *OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES. (2005). CHAPITRE–II–EMPLOI. Rétrospectives (1962-2011). Algérie: Direction des Publications et la Diffusion.*
36. *ONS. (2012,2013,2014,2015,2016). ACTIVITE,EMPLOI & CHÔMAGE AU4ème TRIMESTRE 2012 . N° 651 + Janvier 2012 + N° 653 ,Janvier 2013+ N° 683 ,Janvier 2014 + N° 726,Décembre 2015 + N° 763, décembre 2016. Alger: Direction des Publications et la Diffusion.*